المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها في التشريع الجزائري

Municipal plan for the management of household waste and the like in Algerian legislation

*د. دوار جميلة
جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج
lyndadouar@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2020/01/23	تاريخ القبول: 2022/05/28	تاريخ النشر: 2022/06/10

ملخص:

رغم الأهمية الكبيرة لعملية تسيير النفايات الحضرية الصلبة المنزلية، إلا أن الكثير من المدن الجزائرية لا تقوم بدراسة عملية التخلص منها بطريقة علمية وموضوعية ،مما يؤثر على المجال الحضري وعلى نظافة المدينة ،وبالتالي على مدى نجاح تطبيق التشريعات الخاصة بالنفايات الحضرية بالرغم من وجود النصوص المتعلقة بمراقبتها و إزالتها.

على هذا الأساس تناول البحث المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية كآلية مستحدثة في التشريع الجزائري بموجب المرسوم التنفيذي رقم07-205في30جوان2007 مهمته التدخل في مجال التسيير المستدام للنفايات المنزلية وما شابهها والتقليل من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المحيط والصحة البشرية.

الكلمات المفتاحية :البيئة الحضرية ، النفايات المنزلية ، المخطط البلدي،التنمية المستدامة.

Abstract :

Despite the great importance of urban solid waste management, many cities in Algeria is not studying the disposal process scientifically and objectively, which affects the cleanliness of urban area and cities, therefore the success of the application of legislation on urban waste, despite the existence of texts related to control and removal.

***المؤلف المرسل : دوار جميلة**

On this basis, this study dealt with the municipal plan for the management of household waste as an innovative mechanism in Algerian legislation by Executive Decree No. 205-07 on 30 June 2007,which aims to intervene in the sustainable management of household waste and the like and reduce its risks and adverse effects on the environment and human health.

Key words: urban environment, household waste, municipal planning, sustainable development.

مقدمة:

منذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض، وهو يبحث عن المأوى والملبس وعن توفير أكبر قدر ممكن من الراحة والرفاهية، لذلك ظل الإنسان في صراع دائم مع الطبيعة المحيطة به بكل أشكالها من أجل البقاء والاستمرار.

و قد أدى النمو المتزايد في الاقتصاد العالمي، وازدياد عدد السكان و ارتفاع مستوى المعيشة و التقدم الصناعي و الزراعي إلى تفاقم المشاكل البيئية، فازدادت كمية النفايات بشكل هائل بسبب عدم استخدام الطرق الملائمة في جمعها و نقلها و معالجتها، وبالتالي تلوث عناصر البيئة من ماء و هواء و تربة، وحدث استنزاف للمصادر الطبيعية في مناطق عديدة من دول العالم.

و قد تمخض عن هذا التدهور العالمي إدراك الكثير من الدول للصلة الوثيقة بين حماية البيئة و ضرورة التوفيق و التكامل بينهما من أجل ضمان مستقبل كوكب الأرض، فسعت كافة الدول إلى البحث عن مختلف الوسائل التي تكفل خفض مستويات التلوث على البيئة و الكائن الحي[1].

أهمية الموضوع:

لقد أدركت الجزائر كغيرها من الدول أن إشكالية النفايات المنزلية و علاقتها بالتنمية المستدامة لا تنحصر في حماية الوسط البيئي بمفهومه الإيكولوجي فحسب، بل تتعداه إلى مراعاة الاقتصاد في التسيير، إذ التطور الذي شهدته الجزائر خاصة في مجال التصنيع و نمط الاستهلاك ،صاحبه تزايد مضطرد في إنتاج النفايات كما و نوعا[2].

و قد كشف المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة[3] لسنة2001عن وجود إهمال كلي للجوانب الإيكولوجية و ضعف الإطار التشريعي و

المؤسساتي وعدم ملائمته للاضطلاع بمهمة حماية البيئة، لهذه الأسباب و في هذه السنة بالذات، صدر القانون 19/01 المؤرخ في12ديسمبر2001 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها وإزالتها[4].

كما تكمن أهمية البحث في تبيان أن مشكلة النفايات المنزلية و تراكمها، سيؤثر لا محالة على صحة الإنسان و ما حوله من كائنات حية ومن جمال المحيط، إذ تراكم هذه الأخيرة، وعدم التخلص منها بالطرق العلية، سيؤدي إلى العديد من المشاكل البيئية، ويخلق العديد من الأمراض و الأوبئة الخطيرة، مما يحتم علينا التطرق إلى طريقة تسييرها طبقا للتشريع الجزائري، إذ يشكل المخطط البلدي أحد الآليات القانونية المتاحة.

و مع دخول الجزائر الأسواق العالمية، زاد دخول السلع الاستهلاكية ومنتجات الدول الخارجية، وزاد معها أيضا انجذاب السكان نحوها و استهلاكها بشكل كبير، وهذا ما أدى إلى تفاقم مشكلة البيئة الحضرية بالجزائر بظهور كم كبير من النفايات باختلاف أنواعها وأشكالها و تراكمها بالوسط الحضري، وبدون أدنى معالجة، مما ترتب عنها أضرارا متعددة الجوانب،وكما يقول العالم البيئي **روبرت موريسيون**(إن الإنسان أنجح الكائنات الحية في إعمار الأرض و استيطانها،لكنه أيضا أكثر الكائنات إفسادا و تلويثا لها[5].

أهداف البحث:

باعتبار الجزائر من الدول الاستهلاكية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تراكم النفايات المنزلية و صعوبة التخلص منها، لأجل ذلك، تتمحور أهداف الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على الأضرار السلبية و على الطريقة التي يتم التعامل بها مع النفايات المنزلية.
- معرفة مدى مساهمة الجهات الإدارية المختصة في إدارة النفايات المنزلية.
- تقييم مدى نجاعة المخطط البلدي في التخفيف من تراكم النفايات المنزلية ومن أثارها السلبية.

و أخيرا مدى سهر البلدية بمعية المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع و التنظيم المعمول بهما و المتعلقين بحفظ الصحة و النظافة العمومية لاسيما في مجال جمع النفايات الحضرية و نقلها و معالجتها، إذ طبقا للمادة149من القانون المتعلق بالبلدية، تضمن البلدية سير المصالح العمومية التي تهدف إلى تلبية حاجات مواطنيها و إدارة أملاكها، وبهذه

الصفة،فهي تهدف إضافة إلى سير مصالح الإدارة العامة ، تنظيم مصالح عمومية تقنية قصد التكفل بالنفايات المنزلية و ما شابهها.

مشكلة البحث:

ينشأ في كل بلدية مخطط بلدي لتسيير هذه النفايات،يتم إعداده من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي،إذ لابد أن يشمل هذا الأخير كافة إقليم البلدية،و أن يكون مطابقا للمخطط الولائي لتسيير النفايات المصادق عليه من طرف الوالي[6].

و عليه،سنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على المبادئ و الاستراتجيات المرتبطة بالتسيير المستدام للنفايات المنزلية من خلال طرح التساؤل التالي:

هل يستطيع المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها أن يقلل من حجمها، ويعيد الاعتبار للبيئة الحضرية و بالتالي ترقية صحة المواطن و تحسين محيطه المعيشي ؟

و عليه موضوع الدراسة المتمثل في المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها في التشريع الجزائري،يقتضي معالجته عبر المنهج الوصفي و التحليلي في إطار المقاربة القانونية المعمول بها في الجزائر،وفي هذا الشأن يكون التركيز على الفقه و القانون،وللإجابة على الإشكالية الواردة في هذه المداخلة،ارتأينا تقسيم الدراسة إلى مبحثين،نتناول في **المبحث الأول** مبادئ تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها في التشريع الجزائري،لنحلل في **المبحث الثاني** كيفية إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها.

المبحث الأول:مبادئ تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها في التشريع الجزائري

تعاني الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى كدولة من بلدان العالم الثالث من مشكلة تراكم النفايات، حيث انتقل إنتاج الفرد للنفايات من **101كلغ/ فرد/ سنة1998**، سنة **إلى 160كلغ/ فرد/ سنة2010**، هذا ما يشكل خطر حقيقي على البيئة ، وهي تنتشر بشكل خطير داخل الأحياء الحضرية وعلى ضفاف الوديان ، الغابات .....الخ[7].

لمواجهة هذه المعضلة اتخذت الجزائر عدة إجراءات ملموسة لحماية البيئة، فسنت أول قانون رقم **03/83**المؤرخ في **5فيفري1983**يتضمن المبادئ العامة لحماية البيئة من ضمنها: تحديد مسؤولية كل شخص ينتج النفايات المنزلية الذي عليه أن يعمل على نقلها وجمعها في أماكن خاصة، كما تطرق إلى المواد القابلة للاسترجاع من النفايات ، وقد استكمل هذا القانون بالمرسوم التنفيذي **378/84**المؤرخ في **25ديسمبر1984**الذي أوكل مهمة التخلص

من النفايات المنزلية إلى البلدية. لكن بسبب ضعف إمكانياتها التقنية ، المادية والبشرية وانعدام الكفاءات المختصة، غياب إستراتيجية وطنية تضمن احترام المقاييس البيئية في تهيئة القمامات العمومية، بالإضافة إلى عدم تحسيس المواطنين بالمخاطر الناجمة عن تدهور شروط نظافة المحيط ،لم تستطع القيام بجمع و إزالة النفايات بانتظام عبر كافة تراب البلدية وقد تسبب ذلك بتراكم كبير للنفايات الحضرية المنزلية الصلبة عبر أحياء المدينة، مما زاد في تدهور البيئة الحضرية وتفشي الأمراض[8].

إدراكا منها لخطورة الوضعية وتفاقمها مع مرور الوقت، عززت الجزائر منظومتها البيئية بتشريعات جديدة تهدف إلى وضع نظام فعال لتسيير النفايات، فجاء القانون **19/01**المؤرخ في **21ديسمبر2001**الذي حدد كيفية تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها ، كما تم تعديل قانون سنة **1983**بقانون **10/03المؤرخ في 27جويلية 2003**المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

ومنه كان لزاما على الهيئات العمومية تبني مجموعة من المبادئ ترتكز عليها الإدارة البيئية في السعي وراء التسيير الأمثل والعقلاني لمشكلة النفايات المنزلية، نتطرق إلى هذه المبادئ في المطالب الموالية.

المطلب الأول: المبادئ التنظيمية في تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها

يعرف المشرع الجزائريالنفايات المنزلية في نص المادة 3من القانون رقم19/01 **"بأنها كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية، والنفايات المماثلة الناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها، والتي بفضل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية"**، بمعنى هي خليط بين كل ما هو ناتج عن أنشطة الإنسان اليومية، وكل ما تفرزه الأسر من زجاج وبلاستيك وبقايا الأطعمة وكل هذه النفايات تسير من طرف أشخاص طبيعية أو معنوية يمكن الاتفاق عليها حسب القانون.

يكتسي موضوع تسيير النفايات في إطار التنمية المستدامة أهمية بالغة، باعتبار أن التنمية المستدامة هي السبيل الأمثل الّذي يمكن من خلاله تلبية حاجيات الحاضر دون الإضرار بمستقبل الأجيال القادمة، أما إدارة النفايات، فهي إحدى الركائز التي يمكن أن تتجسد من خلالها مبادئ التنمية المستدامة على النحو التالي:

أولا: مبدأ تقليص إنتاج النفايات المنزلية إلى أقل حد ممكن

يعد هذا المبدأ من المبادئ الهامة التي وردت في القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات وإزالتها ومراقبتها ويهدف هذا المبدأ إلى تقليل إنتاج النفايات إلى الحد الأدنى الممكن في المصدر، أي مكان الإنتاج، وهنا يقع جانب كبير من المسؤولية على عاتق منتج النفايات ، وقد أوردت المادة 30من ذات القانون على ضرورة قيام كل منتج أو حائز للنفايات اتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن.

هذا، وقد فرض المشرع الجزائري على منتج النفايات جملة من الالتزامات تتمثل فيما يلي[9]:

- ضرورة اتخاذ كل الإجراءات القانونية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن.
- اعتماد و استعمال تقنيات أكثر نظافة و أقل إنتاجا للنفايات.
- الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للانحلال البيولوجي.
- يحظر استعمال المنتجات المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطرا على الأشخاص في صناعة المغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية.

ثانيا: مبدأ تنظيم عمليات تسيير النفايات المنزلية

يرتكز هذا المبدأ على تضافر جهود جميع الفاعلين في مجال تسيير النفايات المنزلية، بداية بجمع النفايات من أماكن إنتاجها إلى أماكن معالجتها، ويشترط أن تتم هذه العملية دون إحداث أضرار، مثل انتشار الروائح وتطاير الغبار في الشوارع ،ومنه فإن عملية الجمع الخاصة بالنفايات المنزلية من أهم المراحل الخاصة في تسيير النفايات[10].

وهناك مرحلة أخرى مهمة، وهي مرحلة نقل النفايات المنزلية إلى محطات المعالجة، ويتم هذا النقل بوسائل معينة تختلف من بلد إلى أخر، ومن مدينة إلى أخرى، فالغالب في نقلها يكون عن طريق شاحنات البلدية وفي المناطق الضيقة قد تستعمل العربات الصغيرة، وبالإضافة إلى عمليتي الجمع والنقل للنفايات المنزلية، هناك مرحلة أخرى وهي عملية الفرز عن طريق توزيع النفايات المنزلية على حاويات، كل حاوية تستقبل نوعا معينا من النفايات، وهناك عدة طرق في عمليات الفرز قد تكون طرق تقليدية عن طريق اليد العاملة أو عن طريق أجهزة أوتوماتيكية، وكل هذه العمليات الخاصة بتنظيم النفايات المنزلية هي تمهيد للمرحلة القادمة الرئيسية في تسيير النفايات المنزلية الحضرية[11].

ثالثا : مبدأ الاستغلال المستدام للنفايات المنزلية

يرتكز هذا المبدأ على إلزام كل منتج أو حائز للنفايات المنزلية بالعمل على تثمين النفايات وخلق ثروة جديدة قابلة للاستعمال أو الحصول على الطاقة من هذا التثمين، لكن هذا التثمين يكون في الحدود المسموح بها.

و يقصد بالتسيير المستدام التعامل مع المخلفات على أنها موارد تستوجب الاسترجاع من خلال سلسلة من الحلقات المترابطة المتكاملة، ويتضمن هذا المبدأ آليتين هما[12]:

- **تثمين النفايات:** بإعادة استعمالها و تدويرها بشتى الطرق الممكنة، حيث يلزم كل منتج للنفايات بضمان أو بالعمل على ضمان تثمين النفايات الناجمة عن الموارد التي يستوردها و يسوقها و عن المنتجات التي يصنعها .
- **التخلص من النفايات غير القابلة للتثمين:** ويكون ذلك بطرق سليمة و بأساليب بيئية اقتصادية تضمن إلى أبعد الحدود الممكنة عدم الإضرار بالإنسان و بيئته،وهو ما أكدته المادة06من القانون19/01حين ألزمت المنتج في حالة عدم مقدرته على تفادي إنتاج أو تثمين نفاياته أن يعمل على ضمان إزالة هذه النفايات حتى على حسابه الخاص بطريقة عقلانية بيئية.

المطلب الثاني : المبادئ التحسيسية في تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها

جاءت سياسة الإدارة المستدامة للنفايات الحضرية على أساس إتباع المدخل المرن والشامل و المتكامل من حيث تبني جملة من الأساليب في جميع مراحل إدارة النفايات بدءا من إنتاجها إلى غاية التخلص منها آخًذا في اعتباره البعد الاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي،نحللها على النحو التالي[13]:

أولا: مبدأ المعالجة العقلانية للنفايات المنزلية

لا يكفي جمع وفرز ونقل النفايات المنزلية فقط، بل يجب معالجة هذه النفايات بطرق تكنولوجية ومتقدمة لضمان سلامة وصحة البيئة ،وتكون طرق المعالجة متعددة ومختلفة بحسب إمكانية كل دولة، فهناك طريقة الطمر الصحي التي تهدف إلى تركيز واحتواء النفايات المنزلية للحد من الأضرار البيئية الناجمة عنها،وذلك عن طريق تقليص حجم النفايات إلى اقل حجم ممكن ،ثم طمرها في حفرة كبيرة الحجم، ثم بعد ذلك تغطى هذه النفايات بالأتربة.توجد طريقة أخرى في معالجة النفايات من خلال معالجتها بمواد كيميائية قبل طمرها في الأماكن المخصصة لها، ثم تغطيتها بطبقة عازلة من البلاستيك،حتى لا تتسرب المياه

المرتشحة إلى المياه الجوفية،وتكون هذه الطبقة مزدوجة من الأسفل ومن الأعلى، وهذه الطريقة صحية لا تؤثر على المياه الجوفية[14] .

ثانيا : مبدأ الوقاية وتعويض الأخطار الناجمة عن النفايات المنزلية

مفاد هذا المبدأ ضرورة عدم تعريض صحة الإنسان والحيوان لأي شكل من أشكال الخطر، إضافة الى ذلك مبدأ الحفاظ على الموارد المائية والتربة والهواء وعلى الكائنات الحية الحيوانية والنباتية.

المطلب الثالث: الحق في المعلومة البيئية

يعمل هذا المبدأ من خلال وضع جهاز دائم مثل اللجان على مستوى البلديات المسؤولة عن متابعة تسيير النفايات المنزلية مهمتها الأساسية إعلام السكان و تحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية والبيئية إضافة الى ذلك اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من هذه الأخطارو الحد منها و تعويضها[15].

كما تؤدي الوكالة الوطنية للنفايات دورا هاما في مجال الإعلام والتحسيس، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع الوكالة للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الغير، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، ويحدد مقرها بمدينة الجزائر، وتكلف في إطار مهامها هذه على الخصوص بما يلي[16]:

- ✓ تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات.
- ✓ معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات، وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحيينه.
- ✓ المبادرة بانجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية الخاصة بفرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها و تثمينها.
- ✓ نشر المعلومات العلمية و التقنية الخاصة برسكلة النفايات.
- ✓ المبادرة ببرامج التحسيس و الإعلام و المشاركة في تنفيذها .

المبحث الثاني: إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها في التشريع الجزائري

أخذت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم**(وزارة البيئة و الطاقات المتجددة حاليا)** على عاتقها مجال النفايات الصلبة، وجعلت منه إحدى أولوياتها في إطار القانون المتعلق بتسيير ومراقبة

وإزالة النفايات، حيث أن هذا القانون قد حدد بصفة دقيقة المسؤوليات ووضع مبادئ للتسيير الايكولوجي العقلاني للنفايات بدرج مفاهيم وتقنيات حديثة كالتقليل من إنتاج النفايات في المصدر،الرسكلة والمعالجات المثمنة، إضافة إلى أنه فتح الطريق أمام الخوصصة الكلية أو الجزئية للنشاطات والخدمات المرتبطة بالنفايات الصلبة لاسيما النفايات المنزلية[17].

اعتمادا على أدوات تشريعية أساسية،وضعت الوزارة برنامجا وطنيا لتسيير نفايات البلدية في 40ولاية جزائرية يهدف إلى إزالة المفارغ العشوائية و التحكم العقلاني في تنظيم النفايات المنزلية، ومن أهم النشاطات التي جاء بها البرنامج ما يلي[18]:

-تهيئة المواقع ووضع النفايات في مفارغ مراقبة.

-ترقية نشاطات الرسكلة وتثمين النفايات.

-إدخال أشكال وأنماط حديثة وجديدة في مجال التسيير.

-تطبيق تدريجي وملائم للضريبة على رفع النفايات المنزلية وتحسين نسبة تحصيلها.

-عمليات التحسيس، التكوين والتربية في مجال النفايات.

و أخيرا إعداد وتطبيق مخططات بلدية لتسيير النفايات المنزلية،نحاول التعرف على هذا المخطط من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول:مفهوم المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها

اقترن اسم البلدية في الآونة الأخيرة في أدبيات رجال الإعلام والمواطنين في الجزائر بمفهوم النظافة لأمرين موضوعيين هما، الصلاحيات القانونية الموكلة لهذه الهيئة في مجال النظافة والحالة العامة المزرية التي تعيشها معظم المدن وأحياءها بسبب انتشار الأوساخ والقمامات في أرجائها، ويوضح القانون رقم 19/01المؤرخ في 12ديسمبر 2001م، أن البلدية تقوم بإنشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية و ماشابهها.

وتعد المخططات المحلية من الوسائل الأكثر استعمالا في مجال التسيير المستدام للنفايات المنزلية وما شابهها كونها تساهم في التقليل من مخاطر النفايات وتأثيراتها السلبية على المحيط والصحة البشرية،فهي وثائق رسمية تستعمل كقاعدة بالنسبة للعمل في مجالات تسييرها،هذه المخططات تستند إلى نصوص قانونية وتنظيمية تتعلق بتسيير النفايات المنتجة من طرف المنازل، المؤسسات الصناعية و الورشات[19].

تمارس البلدية إذن اختصاصاتها المتعلقة بتسيير النفايات في إطار المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها المنصوص عليه في المادة 29من القانون رقم 01-19 على

النحو التالي: "**ينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها**، ويتم إعداده تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويجب أن يغطي هذا المخطط كافة إقليم البلدية، وأن يكون مطابقا للمخطط الولائي للتهيئة،ويصادق عليه الوالي المختص إقليميا،وطبقا للقانون الوارد أعلاه، صدر المرسوم التنفيذي رقم07-205مؤرخ في30جوان2007 يحدد كيفيات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومراجعته.يتمحور المخطط حول ستة أجزاء أساسية[20]:

-التوصيات الخاصة بمجموع الإجراءات التشريعية والتنظيمية الوطنية.

-تشخيص الموجود، أي الوضعية الفعلية الحالية.

-التقنيات المختلفة لعمليات الجمع والمعالجة.

-تحليل القيود والظروف الملائمة والمحلية.

-الأهداف المختارة والمسيطرة والتنظيم الموصى به.

أما المحتوى التنظيمي للمخطط، فيحتوي على ما يلي[21]:

- إجراءات العمل الموصى بها لغرض تحقيق الأهداف المتعلقة بأخذ الاحتياطات اللازمة في مسألة ارتفاع إنتاج النفايات المنزلية.
- جرد و إحصاء استشرافي يتعلق بمدة تقدير من 5إلى 10سنوات يتعلق بتطوير كميات النفايات الواجب إزالتها حسب طبيعتها ومصدرها.
- تحديد لمختلف أصناف النفايات التي يجب رسكلتها وتثمينها أو إزالتها وتحطيمها بدون أي تثمين أو تخزينها وذلك في حدود وأفاق 5إلى 10سنوات.
- إحصاء الحلول المختارة لإزالة نفايات الأغلفة وخاصة تلك التي ترمي إلى احترام الأهداف الوطنية لتثمين نفايات الأغلفة أو رسكلتها.
- إحصاء منشات إزالة النفايات الموجودة ميدانيا وتلك التي هي عبارة عن مشاريع.
- إعداد المنشات الواجب انجازها وتحديد موقعها المقترح خاصة مراكز التخزين،وكل ما يتعلق بالتحسينات للتجهيزات والخدمات الموجودة.

المطلب الثاني:مراحل إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها

يتم التحضير لهذا المخطط عن طريق دراسة تتشكل من ثلاثة مراحل، تبدأ **بتشخيص الوضعية الحالية**(هذه المرحلة تهدف إلى التعرض والوقوف على الجانب التاريخي لوصف وفهم الوضعية الحالية)، ثم يتم **تحديد التوجيهات والأهداف**(التحديد القبلي ضروري

للتمكن من تحديد عدد السيناريوهات الواجب دراستها)،إذ بعد دراسة أولية للسيناريوهات قد يتضح أن الأهداف المسطرة غير ملائمة، لذا من الضروري تصحيحها أو تعديلها،ثم دراسة سيناريوهات جديدة،**تؤدي إلى إنشاء مخطط جديد ومتابعته** لتسيير النفايات المنزلية على مستوى البلدية،حيث أن هذه المتابعة تهدف إلى التحرر من الدراسات المتكررة وتسمح بإعادة تحيينها وتكيفها مع الحاضر،ومن ثمة إعادة توجيه تسيير النفايات[22].

إن البلدية تقوم بإنشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، ويتم إعداده تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويجب أن يغطى هذا المخطط كافة إقليم البلدية، وأن يكون مطابقا للمخطط الولائي للتهيئة،ويصادق عليه الوالي المختص إقليميا.

وطبقا للقانون صدر المرسوم التنفيذي رقم 07-205مؤرخ في 30جوان2007م،يحدد كيفيات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومراجعته، و ينص المرسوم على تعليق مشروع المخطط البلدي بمجرد إعداده ويوضع تحت تصرف المواطنين في مقر البلدية لمدة شهر واحد للاطلاع عليه وإبداء الرأي فيه، ويتعين على البلدية أن تضع تحت تصرف المواطنين سجلا مرقما ومؤشرا عليه لتسجيل الآراء المحتملة، ثم يرسل المخطط البلدي لتسيير النفايات إلى المصالح الولائية المعنية لدراسته و إبداء الرأي فيه، ولا يصبح المخطط نافذا إلا بعد الموافقة عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي ويصادق عليه الوالي[23]، وفي مرحلة أخيرة، يتم إعلام المواطنين بقرار المصادقة على هذا المخطط البلدي عن طريق الصحافة،الذي يصبح ساريا ابتداء من تاريخ نشره في لوحة الإعلانات بالبلدية،حيث لابد أن يتضمن هذا الأخير ما يلي:

أولا: التنظيم الحالي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها في إقليم البلدية من خلال[24]

-تحديد النشاطات الحضرية المنتجة للنفايات الحضرية وما شابهها.

-دراسة خصائص النفايات المنزلية وما شابهها عن طريق التحليل الكمي(الكمية المنتجة من طرف العائلات،النشاطات التجارية،المؤسسات)،ثم النوعي بدراسة تأثير العوامل الفيزيائية و الكيميائية على مكونات النفايات المنزلية.

-فحص تنظيم المصالح المكلفة بتسيير النفايات من خلال تحديد:

- ✓ عدد المستخدمين و مؤهلاتهم.
- ✓ أنماط الجمع المعتمدة.
- ✓ عدد و نوع المركبات المستعملة.

- ✓ نقائص تنظيم المصالح.
- ✓ جرد و تحديد المواقع و منشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية.
- ✓ تقييم الكلفة الحالية لجمع النفايات و نقلها و معالجتها.

ثانيا:استحداث مخطط جديد يراعي[25]:

-تقدير التطور الكمي و النوعي للنفايات المنزلية وما شابهها قياسا على النمو الديمغرافي و مسارات النمو الاقتصادي، وكذا إمكانية تقليصها من المصدر.

-انتقاء الخيارات المتعلقة بأنظمة الجمع و الفرز من خلال التقسيم الملائم للبلدية إلى قطاعات،و تحديد الوسائل البشرية و المادية و خصوصيات التضاريس و طبيعة السكن.

-تحديد الإصلاحات الواجب إدخالها على المصلحة العمومية المكلفة بتسيير النفايات على مستوى البلدية بإنشاء منشآت جديدة لفرز النفايات و معالجتها و إزالتها.

المطلب الثالث: أهداف المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها

تتمثل أهداف عملية تسيير النفايات الحضرية الصلبة لاسيما المنزلية من خلال فيما يلي :

أولا: حماية البيئة والوقاية من كل أشكال التلوث

حيث يعمل تسيير النفايات على تحديد وتقليل الأخطار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عنها خاصة عند استخدام الطرق والوسائل الصحية في جمع النفايات والتخلص منها، إلى جانب المساهمة في حماية البيئة من الآثار بعيدة المدى التي سوف تنتجها النفايات والتي تؤدي إلى اختلال توازن النظام البيئي[26].

ثانيا: النظافة وحماية الصحة العامة

يستخدم تسيير النفايات طرق صحية صحيحة للحماية من مخاطر انتشار الأمراض المعدية والمزمنة وأمراض أخرى مثل الكوليرا والتيفويد ،والتي تشكل الإصابة منها نسبة كبيرة لدول العالم النامي مقارنة بالعالم المتقدم[27].

ثالثا: تحسين نوعية إطار المعيشة

يعمل نظام تسيير النفايات ومعالجتها على إضفاء الطابع الجمالي على المدن بمظهر لائق بمحاربة الرمي العشوائي للنفايات ومكافحة التلوث البصري، لأن تراكم النفايات يعد من أبرز أشكال التلوث.

رابعا: مواكبة التطورات المعاصرة

فتسيير النفايات الحضرية الصلبة بشكل صحي يعمل على استغلال الموارد المتشكلة للنفايات تتكون من مواد أولية تستعمل في الصناعات كالبلاستيك والورق والموارد المعدنية وتقليص حجم النفايات الموجهة لمراكز التصريف، مما يساهم في دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والمخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها هو الأخر لا يحيد عن هذه الأهداف،إذ يعمل على حماية سلامة النظم الايكولوجية و حسن التعامل مع الموارد الطبيعية و توظيفها لصالح الإنسان دون إحداث خلل في مكونات البيئة،ومن أجل ذلك ينبغي العمل على تحقيق مايلي[28]:

-تحديث تسيير النفايات وذلك بتقليلها، أي التخفيف من إنتاج النفايات والأضرار الناجمة عنها وإنشاء وحدات معالجة خاصة بالترميد أو التخزين ومطابقتها للتشريع المعمول به.

-التحكم في التكاليف الخاصة بإزالة النفايات وذلك بجعل عمليات الاسترجاع مرتبطة بالسوق وعدم إعطاء المنشآت أبعاد كبيرة بإعطاء المنشآت الأبعاد والأحجام اللائقة والمناسبة.

-اعتبار المخطط البلدي أداة قابلة للتطور.

-العمل بمبدأ الجوارية والمساهمة الفعالة والقوية للجماعات المحلية،إذ تعد الأساس في نجاح المخطط البلدي.

-تعزيز المشاورة والحوار والتناغم مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والحركة الجماعية.

-ضرورة التنسيق التقني في مسألة التسيير الشامل للنفايات والعمل وفق خطة محكمة و مدروسة.

-تثمين النفايات وضمان إعلام السكان حول الآثار البيئية والصحية المتعلقة بإنتاج وإزالة النفايات وكذا الإجراءات المتخذة لتعويض هذه الأضرار.

-ضمان معالجة البقايا الناجمة عن عملية التثمين بالرسكلة في ظروف مقبولة وتحترم البيئة،إضافة إلى هذه الترتيبات من الضروري أن يحدد المخططات أهداف لغرض:

- ضمان معالجة الجزء المتبقي من النفايات بعد عملية الرسكلة.

- التحكم في التكاليف.

الخاتمة:

من خلال ما سبق بيانه،نستنتج أن مسؤولية تسيير النفايات الحضرية المنزلية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الجماعات المحلية لكونها هي المسؤول الأول عن النظافة العمومية والحفاظ على المجال الحضري،وعليه إن التسيير الناجح والأمثل للنفايات الحضرية الصلبة المنزلية لأي مدينة ،يستلزم معرفة مختلف العناصر الطبيعية لها ،وكذا الوضعية العمرانية التي تمتلكها ،والدراسة السكانية والسكنية و العلاقة الموجودة بينهم وبين إنتاج و انتشار هذه النفايات.

و عليه ،حتى يكون تسيير النفايات المنزلية الصلبة تسييرا شاملا يجب تحقيق الأهداف البيئية وأن تكون آفاق البحث في مجال علم البيئة عموما والنفايات خصوصا واسعة فيما يتعلق بالإنسان وبيئته ووضع قوانين وأسس صارمة يجب الأخذ بها ومعاقبة كل مخالف لها.

نتائج الدراسة:

ومن خلال هذا البحث،يتبين لنا أن موضوع المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها في التشريع الجزائري من أهم المواضيع لما يكتسيه من أهمية بالغة في جميع المجالات خاصة البيئية منها، وعلى هذا الأساس، توصلنا إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

- وجود ترسانة تشريعية كفيلة بالتحكم الأمثل في تسيير النفايات المنزلية،
- الرمي العشوائي للنفايات المنزلية في المفارغ العمومية دون فرزها وإعادة تثمينها،مما يؤثر على استنزاف الثروات و الموارد الطبيعية، زمنه التخلي عم مبدأ مهم من مبادئ قانون البيئة،و هو مبدأ الوقاية،
- عدم مساعدة الدولة الجهات المحلية بالقدر الكافي في عملية تسيير النفايات المنزلية و رسكلتها،
- عدم تفعيل المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها كآلية إستراتجية لكبح انتشار النفايات المنزلية،
- تهرب القطاع الخاص من الاستثمارات الخاصة في مجال تسيير النفايات المنزلية وما شابهها .

توصيات الدراسة:

ومن أجل تكريس ما خول للبلدية من صلاحيات في مجال حماية البيئة عامة وتسيير النفايات خاصة وتفعيل دورها واستدراك التأخر والضعف في التنفيذ، لا يكون إلا من خلال تحدي العقبات القانونية والميدانية لذلك يجب تعديل ما يلي:

- إعادة النظر في أسلوب التخطيط البيئي الشمولي وصياغته في قالب قانوني واضح تكون له قوة إلزامية، وتوسيع مجال التخطيط القطاعي بمنح سلطة ممارسته بشكل مستقل عن الأجهزة المركزية مع ضرورة التكامل والتنسيق مع التخطيط المركزي والجهوي.

- يجب على الوصاية والسلطات المركزية تقديم الدعم للبلديات لتحسين دورها في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث بدعم القدرات المالية للبلدية، لتتمكن من رفع وتنويع مداخيلها المالية قصد تعبئة موارد وتمكنها من الوفاء بمتطلبات التسيير بقدر أكبر من الفعالية وحسن الأداء خاصة في المجال البيئي وتجاوز تبعيتها للأجهزة المركزية.

-تكريس التعاون ومبدأ الشراكة بين البلديات في مجال حماية البيئة، ما يؤدي إلى تجاوز التقطيع الإداري التقليدي والذي لا يتجاوب مع موضوع حماية البيئة ،وكذا تفعيلا لتعاون بين البلدية و أجهزة الدولة الأخرى.

-ضرورة إشراك المواطنين والأفراد بصفة فعلية في العمل البيئي ودمج هذه الأطراف في عملية صنع القرار البيئي وذلك من التهور إلى التطور، والعمل على رفع الوعي البيئي لدى هذه الأطراف كون أن موضوع حماية البيئة يبدأ من هذه الشريحة المهمة.

- إعادة تفعيل الجزاءات الإدارية التي ينبغي تشديدها على المخالفين حتى يتحقق الردع العام والخاص.

الهوامش:

1-حميد أحمد محمود:الثقافة البيئية،دار الرضا دمشق سوريا طبعة 2006ص24.

2-محمد النمر:التسيير المستدام للنفايات المنزلية،مذكرة ماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قسنطينة السنة الجامعية2009/2008ص14.

3-القانون صدر في الجريدة الرسمية رقم77لسنة2001.

4-محمد النمر:مرجع سابق ص19.

5-المخطط تم استحداثه بموجب المادة29من القانون **19/01**المؤرخ في **21ديسمبر 2001**الذي حدد كيفية تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها.

6-حسين لعروسي:التلوث المنزلي،مكتبة المعارف الإسكندرية مصر طبعة 2004ص23.

7-احمد عبد الجواد:تدوير النفايات،الدار العربية للنشر مصر طبعة 2000ص56.

8-انتصار الكرد:الفاعلون في مجال تسيير النفايات المنزلية،مجلة الدراسات الإنسانية و الاجتماعية،عدد01جامعة المدية جانفي2018ص149.

9-نفس المرجع ص152.

10-عايدة مصطفاوي: تسيير النفايات المنزلية بين النص القانوني و الواقع، مجلة أفاق العلوم، جامعة الجلفة عدد 08 جوان 2017 ص 149.

11-أحمد عبد الجواد:المرجع السابق ص39.

12-نفس المرجع ص53.

13-نزار عبدلي:آليات تسيير النفايات المنزلية في الجزائر،مجلة البحث القانوني و السياسي جامعة أم البواقي عدد 01 جوان 2014 ص 69.

14-خنفر محمد:الآليات القانونية لتسيير النفايات الحضرية في التشريع الجزائري،مذكرة ماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سطيف السنة الجامعية2015/2014ص22.

15-نفس المرجع ص27.

16-سعيد جويلي:حق الإنسان في البيئة،دار النهضة العربية مصر طبعة2006ص77.

17-عايدة مصطفاوي:المرجع السابق ص153.

18-أنظر التقرير المعد من طرف وزارة تهيئة الإقليم و البيئة حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر2007.

19-أنظر التقرير السالف الذكر.

20-عادل بديار: تثمين النفايات المنزلية، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة السنة الجامعية 2010/2009ص56.

21-نفس المرجع ص67.

22-عادل بودرياس:إشكالية التسيير المستدام للنفايات المنزلية، مذكرة ماجستير معهد تسيير النفايات الحضرية جامعة أم البواقي السنة الجامعية 2010/2009ص47.

23-أنظر المادة من07المرسوم التنفيذي رقم 07-205مؤرخ في30جوان2007 يحدد كيفيات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها.

24-عايدة مصطفاوي:المرجع السابق ص159.

25-أنظر المادة11من المرسوم التنفيذي205/07السالف الذكر.

26-عبد الحق خذيري:المرجع السابق ص98.

27-نزار عبدلي:المرجع السابق ص71.

28-أحمد عبد الجواد:المرجع السابق ص209.

29-محمد النمر:المرجع السابق ص78.

30-عبد الحق خذيري:التسيير المستدام للنفايات المنزلية،مذكرة ماجستير معهد التقنيات الحضرية جامعة أم البواقي السنة الجامعية 2011/2010ص.112.